

العنوان:	منظومة إدارة الخدمات العامة لمنظمات مستخدمي المياه
المصدر:	الإدارة
الناشر:	اتحاد جمعيات التنمية الإدارية
مؤلف:	هيئة التحرير(معد)
المجلد/العدد:	مج 45, ع 1,2
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2007
الشهر:	يناير
الصفحات:	7
رقم MD:	163176
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	خدمات المعلومات، مصر، الخدمات العامة، المياه، إدارة الخدمات، النظم الادارية، التوظيف، التدريب المهني، تمويل المشروعات، منظمات مستخدمي المياه
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/163176

المشاكل والسلبيات داخل المجتمع المصرى ومساندة الأهداف القومية والمشروعات المستهدفة لتحقيق التنمية الشاملة بمصر ويتحقق ذلك عن طريق المشاركة بين المجتمع الأهلى والجهاز الإدارى للدولة فى تقديم الخدمات العامة.

تسعى الجمعية العامة للتنظيم والإدارة والتنمية إلى إنشاء منظومة متكاملة لإدارة الخدمات العامة لصالح المواطنين من كافة المهن والتخصصات بغرض التنظيم والمعاونة والتيسير فى تقديم الخدمات العامة بكفاءة عالية وتحقيق مواجهة حقيقية لحل بعض

منظومة إدارة الخدمات العامة لمنظمات مستخدمى المياه

أولا الغرض من المنظومة:

تهدف المنظومة إلى إدارة الخدمات العامة المقدمة إلى منظمات مستخدمى المياه بأيسر الطرق كلما أمكن، ونختص هنا بتحقيق المشاركة مع وزارة الري والموارد المائية فى دعم تنمية قدرات منظمات مستخدمى المياه من خلال تحقيق إدارة متكاملة وفعالة يمكنها تقديم الخدمات العامة Pubic service لختلف الفئات من مستخدمى المياه منها «المزارعين - المصانع والوحدات الإنتاجية - مياه الشرب للمواطنين - السياحة»

تهدد الجمعية إلى تقديم مشروع استرشادى Pilot project لفكرة بناء منظومة معلومات متكاملة لصالح روابط ومنظمات مستخدمى المياه من خلال إنشاء قاعدة بيانات مركزية بوزارة الري والموارد المائية وموزعة بمدريبات الري بالمحافظات حتى مستوى هندسات الري والوصول إلى تحقيق الربط مع منظمات مستخدمى المياه وذلك بغرض تكامل الخدمات العامة وتحقيق المشاركة فى تبادل المعلومات بين المواطنين والوحدات الإدارية بالأجهزة الحكومية ومختلف المستويات القيادية بوزارة الري وإجراء المتابعة الدورية والفورية لطالب المياه والتبليغ عن الحالات العاجلة والطارئة أولا بأول ويتحقق ذلك من خلال الربط وانتقال المعلومات عبر مختلف الشبكات والوصول إلى مراكز اتخاذ القرارات لمستوى الإدارة العليا، وحتى تصل التقارير إلى مستوى وزارة الري والموارد المائية وعرضها بأكثر من منظور معلوماتى وإجراء تحليل المعلومات ودعم اتخاذ القرارات.

- إنشاء قنوات اتصال وخط ساخن لجمع شكاوى وبلاغات المواطنين وتوصيلها إلى الجهات المختصة من خلال تحقيق الربط بين مجموعة وزارات «منها وزارة التضامن الاجتماعى، البيئة، الصحة، الإسكان، الزراعة» مع وزارة الري والموارد المائية لإيجاد الحلول والرد على مطالب المواطنين.

- تهدف الجمعية إلى مساهمة المشروع فى تشغيل الشباب بالمحافظات واشتراك شركات القطاع الخاص فى أعمال المتابعة والرصد البيئى وجودة المياه وتوزيع المياه ومساندة المشروعات القومية فى تطوير نظم الري والصرف والمساهمة الممكنة فى المعالجة البيئية وأعمال التأمين الفني مثل الصيانة وتطهير الحشائش وتقديم الخدمات العامة والتوعية المجتمعية للمواطنين بأهمية المشاركة كلما أمكن فى الحفاظ على المياه كمصدر الحياة من التلوثات وترشيد الاستخدام والاستهلاك.

ثانيا : مكونات المنظومة

تتنوع برامج الخدمات العامة الممكن تقديمها على سبيل المثال:

- 1- برنامج خدمات الري
 - 2- برنامج الخدمات الزراعية
 - 3- برنامج الصيد البيئى وخدمات المعالجة البيئية
 - 4- برنامج الخدمات البحثية والعلمية والتكنولوجية
 - 5- برنامج خدمات التدريب والتوعية والإرشاد
 - 6- برنامج خدمات المعلومات للمواطنين
 - 7- برنامج الخدمات القانونية
 - 8- برنامج خدمات التوظيف للشباب
 - 9- برنامج المساهمة فى إدارة أعمال الصيانة للترع والمصارف
- لا تعتبر دور الجمعية منافس لانجازات وزارة الري والموارد المائية فى تقديم الخدمات العامة لمنظمات مستخدمى المياه ولكن هو دور مكمل لتحقيق مبدأ المشاركة بين الدولة والقطاع الأهلى.

ثالثا: المشاركون

يتطلب تنفيذ المنظومة إجراء تنسيق بين مجموعات متعددة من الجهات المشاركة مع وزارة الري والموارد المائية منها وزارة الزراعة، البيئة، الصحة، التضامن الاجتماعى، وزارة الإسكان، السياحة، بعض المنظمات العامة والحكومية والجمعيات الأهلية المتخصصة ومشاركة شركات القطاع الخاص المتخصصة وبعض النقابات المهنية ومجموعة من بيوت الخبرة والدراسات المتخصصة.

رابعا: مصادر التمويل

تعتمد الجمعية فى تدبير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ المنظومة من مجموعة من المصادر المالية وأهمها:

- مساهمة أعضاء الجمعية من اشتراكات وتبرعات وخدمات بدون مقابل
- تقديم الخدمات العامة بمقابل رمزى إلى المواطنين من المزارعين وغيرهم وذلك من خلال إنشاء صندوق خاص لتمويل الخدمات العامة ينشأ بمقر وزارة الري
- التعاون مع الجمعيات المختصة فى شئون الري والزراعة والبيئة وخدمات المجتمع فى التدبير للموارد المالية المطلوبة كلما أمكن
- مساهمة رجال الأعمال والشركات فى تنفيذ بعض الخدمات بدون مقابل
- تدبير مبالغ مالية محددة من الوزارات المتخصصة كلما أمكن
- تدبير بعض المصادر من هيئات المعونة الدولية من خلال تخصيص جزء من المشروعات المنوطة لصالح وزارة الري والموارد المائية كلما أمكن.

شكر لاعضاء لجنة التقييم

تشكر ادارة مجلة الادارة السادة الاساتذة :
الاستاذ الدكتور ثابت عبدالرحمن إدريس عميد كلية التجارة - جامعة المنوفية والاستاذ الدكتور السعيد محمد لبدى عميد كلية التجارة - جامعة طنطا والاستاذ الدكتور عادل ريان محمد عميد كلية التجارة - جامعة المنوفية والاستاذ الدكتور خليل درويش رئيس مجلس قسم الادارة العامة كلية لاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.
لاستجابتهم للدعوة الموجهة اليهم للمشاركة فى تقييم الابحاث والدراسات التى يتقدم بها أصحابها لنشره فى المجلة وهذه بادرة طيبة نحو المجلة والتى تتمنى ان تكون خطوة أولى نحو خطوات أخرى للرقى بالمستوى العلمى للمجلة ولتكون فى مصاف المجلات العلمية المتقدمة.